الأنباء
الجمعة 1 ابريل 2011

المعلمون خلال ندوة «نستاهل الكادر»

جانب من الحضور خلال الندوة

خلال ندوة نظمتها جمعية المعلمين في المنقف مساء أمس الأول تحت شعار «نستاهل الكادر»

نواب: نرفض مقترح الحكومة.. ومستمرون في الضغط لينال المعلم حقه من خلال إقرار الكادر الجديد

أكد عدد من النواب رفضهم المطلق لمقترح الحكومة بشأن كادر المعلمين، مشيرين الى انه انتقاص من حقهم وتقليل من شأن أقدس مهنة في التاريخ، معلنين استمرارهم في الضغط على الحكومة لينال المعلم حقه شأنه شأن العديد من التخصصات الأخرى التي حصلت على كوادر عادلة، منتقدين تغير موقف وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د.موضي الحمود.

جاء ذلك خلال الندوة التي عقدتها جمعية المعلمين الكويتية ـ فرع الأحمدي مساء أمس الأول، بحضور عدد من النواب وحشد من المعلمين والمعلمات، وذلك في إطار حملة إقرار الكادر.. والتي تحمل شعار «نستاهل الكادر».

استهلت الندوة بكلمة النائب د.محمد الحويلة، حيث قال فيها: وظيفة المعلم هي المهنة الشاقة على مستوى جميع المهن مع احترامنا لكل المهن، ولكن للأسف الشديد، لم تعط حقها، فهناك تسرب كبير من قبل المعلمين في الوزارة، الأمر الذي يدلل على أن هناك خللا في الجانب التشجيعي لأعضاء هيئة التدريس، وهذا الأمر ليس بغائب في اللجنة التعليمية البرلمانية حيث عقدنا عدة جلسات حول ذلك، مشيرا إلى أن الكادر الخاص بالمعلمين كان من المواضيع ذات الأولوية لدى اللجنة.

وأضاف الحويلة: بإذن الله ستحظى جلسة 6 أبريل بدعم السلطتين لمنح المعلم حقه كونه هو العنصر الأساسي في العملية التعليمية وذلك لتشجيعه ورعايته حتى يقدم لأجيالنا المزيد، فنحن ندرك أهمية التعليم، ولا يمكن أن يكون هناك تنمية من غير الاهتمام بمحور التعليم، ولدينا من الوفرة المالية ما يمكننا من إقرار الكادر، وذلك ليقدم المعلم لأبنائنا الجودة في أداء مهنته، مؤكدا دعمه المطلق لمطالب المعلمين، مشيرا الى ان للمعلم كل الاحترام والتقدير، ويستحق كل الدعم، وإن شاء الله سنبارك لكم إقرار الكادر والاستقرار الوظيفي.

الحويلة: وظيفة المعلم هي المهنة الشاقة على مستوى جميع المهن

الطاحوس: على الحكومة القادمة أن تعي حقوق المعلمين المكتسبة

النملان: نحن معكم وداعمون للمعلمين لإقرار كادرهم

الصواغ: المعلمون هم الشمعة التي تضيء لأجيال المستقبل طريقهم

خالد الطاحوس

د.محمد الحويلة

سالم النملان

متعب العتيبي

لذا يجب أن يتساوى الاثنان، ولكن المجلس للأسف لم يعط المعلم حقه.

وفيما يتعلق بالكادر، قال الطاحوس: نحن مع كل ما جاء في مقترحاتكم، نتمنى ألا نناقش الكادر إلا مع حكومة جديدة ومع رجال دولة، فهذه الحكومة للأسف لا تريد إقرار كادركم، ونحن نريد حكومة تكنوقراط يقودها رئيس قادر على إدارة مؤسسات دولة وتهتم بالمعلم «وجود الحكومة الحالية مثل عدمها» والتعاون معها مستحيل لأنها عاجزة عن إدارة مؤسسات الدولة، خصوصا بعد المهزلة التي رأيناها في مجلس الخدمة.

وأضاف: هناك معلومات عن استقالة الحكومة ونقول للحكومة «ما تشوفون شر، قدموا استقالتكم» لذا لا أعتقد أن يكون هناك جلسة في 6 أبريل، لأنه لن تكون هناك حكومة، وبالتالي، سندافع عنكم بعد ذلك التاريخ، معاهدا المعلمين بتبني كل حقوقهم ومكتسباتهم والذود عنهم، مشيرا الى ان هذا ما هو إلا جزء من القسم الذي أقسمناه.

وأضاف، لتعلم الحكومة القادمة أن زيادة المعلمين لا مناص منها، والحقوق يجب أن تكون في الاتجاه الصحيح، والمعلمون لديهم من الوسائل ما يجبر الحكومة على الزيادات، ولكن نقدر لهم سعة صدرهم بأن كان لديهم الحكمة، مؤكدا وقوف أعضاء كتلة العمل الشعبي مع المعلمين ومع حقوقهم ومكتسباتهم.

من جانبه أعرب النائب سالم النملان عن أمله في إقرار الكادر، مؤكدا انه سيكون داعما للمعلمين في كل مكان، لانهم يستحقون ما جاء بالكادر وأكثر نحن معكم، متمنيا أن تكون الحكومة موجودة في جلسة 6 أبريل المقبل ليس حبا فيها، وإنما من أجل إقرار الكادر لتلك الطبقة الكادحة التي تستحقه، مشيرا الى انهم يبذلون الجهود الكبيرة.

أما النائب فلاح الصواغ فقد بعث برسالة دعم وتأييد لمواقف الحكومة والإجراءات التي تم اتخاذها وخاصة ما قامت به وزارة الخارجية باتخاذ أشد الإجراءات بشأن العابثين بهذا البلد، خصوصا بعد اكتشاف الشبكة التجسسية، مؤكدا انه لا يمكن التهاون في أمر يمس مصلحة الكويت.

وفيما يخص مطالب المعلمين قال: المعلمون هم الشمعة التي تضيء لأجيال المستقبل، ونتعجب من الحكومة التي تماطل في مصالحهم، ونحن سنسعى لتحقيق هذا الحق قبل كل الكوادر، فلا يوجد مهندس وغيره إلا له من هذا الحق، مشيرا الى ان هناك عددا كبيرا من النواب أيدوا الكادر وطالبوا به.

وأضاف: الحكومة أثبتت عدم العدالة، فقد أقرت كادرا للمهندسين 300 دينار، أما المعلمون 200 دينار، وللأسف، سبق أن تعهدت وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي الأسبوع الماضي بأنها مع المعلم لكنها لم تصدق القول.

وأعرب عن أمنياته أن تكون الأخبار التي تواردت عن استقالة الحكومة ورئيسها صحيحة، وتأتي حكومة برئيس جديد يميز مصلحة الكويت ومصلحة المعلمين.

وأضاف: واضح بالدليل أن الحكومة تتخبط، لافتا الى اعتصام الكثير من الموظفين في الجهات الرسمية لتحقيق مطالبهم، مشيرا إلى ان مهنة التدريس أصبحت مهنة طاردة، وان نصف عدد المعلمين غير كويتيين، وان الكثير من المعلمين يحاولون النقل من التربية إلى وزارات أخرى هربا من تلك المهنة الشاقة، التي يقابلها راتب لا يوازي الجهود المبذولة فيها.

وأكد ان 90٪ من النواب مع المعلم ومطالبه، إلا ان هناك من النواب من سيقف ضد المشروع، وهو بذلك يظلم نفسه قبل ان يظلم المعلم، مشيرا الى انه سيعمل جاهدا لتحقيق هذا المشروع الذي تبناه.

وزاد، وجدنا تجاوبا من اللجنة المالية في اجتماعها أمس الأول، ود.جمعان بشرني بأن الأمور تسير وفق المطلوب، معلنا رفضه لرأي الخدمة المدنية، ومطالبا بضرورة إقرار الكادر الذي تم تقديمه، «وإذا لم يقر الكادر، وإذا لم تستح الحكومة، فنحن معكم في أي عمل شرط ألا يؤثر على الطلبة».

وأعرب عن استيائه من تجاهل الحكومة لقضية احترام المعلم في خطتها التنموية، معربا عن أمله أن تصدق الحكومة القادمة وتفكر في مصلحة الأجيال وأن تكون حريصة على حمل الأمانة.

كما أعرب عن بالغ أسفه لتغير موقف الوزيرة مؤكدا انها لم تصدق في تعهدها بتأييد الكادر، وانها لم تصدق مع الشعب الكويتي، مضيفا: نتعجب من تغير موقفها، ونقول إذا كان هذا التغير في الموقف منها فتلك مصيبة، وإذا كان من رئيس الحكومة فالمصيبة اعظم.

بدوره كشف رئيس جمعية المعلمين متعب شجاع العتيبي النقاب عن فحوى اجتماع اللجنة المالية والتعليمية لمناقشة الكادر أمس الأول، مشيرا الى انه شهد حوارا مع الحكومة ممثلة بالدكتورة موضي الحمود وديوان الخدمة ووزارة المالية، مشيرا الى ان الحكومة جاءت بعتادها ضد المعلمين.

وأضاف: كنت أتمنى اليوم أن أستمع لوجهة نظر قد تكون غائبة عنا، فيما يخص إقرار الحكومة لكادر الـ 200 دينار، وكنا نتوقع أن لديها وجهة نظر ورؤية، وفوجئنا بأنها عملية مكاسرة، حيث يقولون انها بسبب التضخم والميزانية.

واشار إلى ان بعض النواب كان مترددا في دعم المعلمين، ولكن بعد سماع رأي الحكومة تغير موقفه وأكد دعمه للمعلم، حيث جاءت الحكومة بأرقام غير صحيحة، لتدغدغ مشاعر نواب الحكومة حتى لا يقفوا ضدها.

وأضاف: المبلغ الذي أقر لكم ليس 240 كما أعلن عنه في السابق، وإنما يتراوح بين 225 و110 دنانير، مشيرا الى خيبة الأمل التي أصابته خلال الاجتماع لأنه لأول مرة يرى حجة ضعيفة وأسلوبا لا يمكن أن يقال عنه إلا انه تقليل من شأن المعلم.

وقال: مقترحنا ليس بعيدا عن إمكانات الحكومة، ولو قارناه لرأينا أن المعلم هو الأقل، إلا ان الحكومة تحاول أن تلعب على العدد، حيث يقولون إن عددنا 27 ألف مدرس كويتي، ولا نستطيع تضخيم بند الرواتب، متسائلا: من الذي صنع القاضي والنائب أليس أنتم؟ هل هذه نظرة الحكومة للمعلمين، للأسف.

وأشار الى عدد من السيناريوهات التي قد تشهدها الساحة في الفترة المقبلة، مشيرا الى وجود معلومات عن استقالة الحكومة، موضحا انه تم الاتفاق مع النواب على رفع التقرير للمجلس في حال استقالة الحكومة، ووضع الكادر على جدول الأعمال.

وأشار الى ان الاحتمال الثاني هو ألا تستقيل الحكومة وتواجه الاستجوابات، لافتا الى وجود تنسيق فيما بين الجمعية وعدد من النواب ومتابعة مستجدات الأمور، داعيا المعلمين للتواصل وحضور جلسة السادس من ابريل كوسيلة ضغط داخل المجلس وإحراج النواب المترددين.

واضاف: هذا الكادر هو الخطوة الأولى ولدينا قوانين أخرى مدرجة، الا اننا قدمنا موضوع الكادر كأولوية مستحقة، ويجب ان يوضع على الطاولة واذا لم نستغل هذا الظرف فاننا لن نحصل حتى على الزيادة.

● فليح العازمي

ملاحظات حول سوق الحراج وإيرادات المنطقة الحرة

«الميزانيات» بحثت الحساب الختامي لوزارة التجارة والصناعة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد ان اللجنة استكملت ببحث الحساب الختامي للسنة المالية 2009 ـ 2010 لوزارة التجارة والصناعة وبحضور السيد وزير التجارة والصناعة وفريق العمل المرافق وممثلين عن وزارة المالية، مشيرا الى ان اللجنة بحثت ملاحظات ديوان المحاسبة للحساب الختامي للسنة 2009 ـ 2010 ومنها ما يلي: استمرار عدم قيام الوزارة باتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن تنفيذ مشروع سوق حراج السيارات مما ترتب عليه حرمان الخزانة العامة من ايرادات كان يمكن تحصيلها بلغت 390 الف دينار، وبين ان الوزارة افادت بأن سوق الحراج نقل الى اختصاص بلدية الكويت وبنظام الـ B.O.T.

وشدد عبدالصمد على وضع معايير لتنظيم سوق حراج السيارات وتحديد نظام السمسرة للسيارات ووضع اللوائح المناسبة للتراخيص وتحصيل مستحقات الدولة.

واضاف: من الملاحظات عدم حصر ايرادات المنطقة الحرة لدى الهيئة العامة للصناعة بصفتها مدير المنطقة الحرة لمعرفة حصة الوزارة من الايرادات، وايضا عدم قيام الوزارة بتحصيل ايراداتها من استثمارات المنطقة الحرة خلال السنة المالية 2009 ـ 2010. وافادت الوزارة بأن هناك خصومة بين الشركة الوطنية العقارية والهيئة العامة للصناعة ومحالة الى القضاء، وان المنطقة الحرة فيها مخالفات كثيرة مثل وجود منشآت دون تراخيص، وان بعض ايرادات الوزارة يتم توريدها الى وزارة العدل وان هناك ايرادات غير محصلة، وبلغ اجمالي هذه الايرادات من عام 2006 الى 2009 ما قيمته 14,2 مليون دينار.

واكد عبدالصمد على ضرورة التنسيق بين وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة والبلدية او تشكيل فريق من مجلس الوزراء واعادة النظر في العقود والايرادات بما يتناسب مع الارض والاصول التي ابرمت بين الشركة الوطنية والأنشطة المختلفة ومتابعة الموضوع بعد احالته للقضاء للحفاظ على حقوق الدولة والعمل على تحصيل ايرادات المنطقة الحرة في جميع الجهات، والمبالغة في اعداد الموظفين الموجودين بالمكتب الفني بالوزارة وصرف مرتبات سنوية دون الاستفادة الحقيقية من عملهم.

وافادت الوزارة بأن هذه الملاحظة تكونت منذ سنوات ماضية بعد نقلهم من مناصبهم الاساسية والتي تم ملؤها في الهيكل التنظيمي للوزارة بغيرهم ولا يمكن اعادتهم اليها، وان الوزارة نقلت كثيرا منهم للادارات الاخرى. ورأت اللجنة ان هذا الموضوع يتكرر في اكثر من وزارة ويجب حله على مستوى مجلس الوزراء.

عدنان عبدالصمد

الدقباسي يستغرب إزالة الجواخير

استغرب النائب علي الدقباسي شروع لجنة إزالة التعديات على أملاك الدولة بشكل مباشر في إزالة «الجواخير» من دون توجيه أي إنذار مسبق أو تنويه لأصحاب الجواخير لاسيما انها موجودة منذ عدة سنين. وقال الدقباسي ان هذا المسلك العشوائي الذي يدخل ضمن الإجراءات الحكومية التي لا تضع مصالح الناس ضمن اعتباراتها، قد تسبب في أضرار بالغة لأصحاب الجواخير المؤقتة التي ستزيل جواخيرهم تزامنا مع إزالة المخيمات. وطالب بمنح أصحاب الجواخير مهلة لمدة ثلاثة أشهر على الأقل حتى يتمكنوا من إزالة جواخيرهم بأنفسهم مع مراعاة حصولهم على أماكن بديلة لأغنامهم، مشيرا الى ان هذه القضية ترتبط بأرزاق هؤلاء الناس وحياتهم المعيشية ولا ينبغي ان يكون التعامل الحكومي معها بهذه السطحية ومن دون مراعاة للظروف. وأكد انه سيتابع هذا الأمر مع الجهات المعنية حتى تتم إتاحة الفرصة لأصحاب الجواخير لتوفير أماكن بديلة، متمنيا ان تكون هناك استجابة حكومية لدعواتنا في هذا الخصوص وان يكون هناك تفهم لحاجات ومتطلبات هذه الفئة.

الراشد يسأل الحمود عن أسباب الازدحام والحلول المقترحة

وجه النائب علي الراشد سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود جاء نصه كالتالي: من اهم القضايا التي شغلت المواطنين في السنوات الماضية والتي لم تجد لها حلولا حتى هذه اللحظة، قضية الازدحام والاختناقات المرورية في شوارع الدولة كلها وفي مدن العاصمة خاصة حيث اصبحت هذه المشكلة اكثر عمقا ووضوحا، وحسب رأي المختصين فإن السنوات الخمس القادمة ستواجه الدولة خلالها كارثة مرورية واختناقا كبيرا سيؤثر تأثيرا بالغا على المواطن والمقيم لما لها من تأثيرات سلبية على الحالة النفسية والصحية والاجتماعية لمستخدمي الطريق العام ومعضلة يجب البحث عن حل لها، ولذلك يرجى افادتي عن اسباب هذا الازدحام الذي تشهده شوارع الدولة في الآونة الاخيرة، وهل يوجد العدد الكافي من دوريات الشرطة لتنظيم حركة المرور في ساعات الذروة؟ وهل تم تشكيل لجنة مختصة تساهم في علاج الازمة المرورية ووضع استراتيجية وخطط متكاملة ومدروسة لتطوير وتحسين شبكة الطرق والجسور، والحد من المشاكل الحالية والاختناقات المرورية على الطرق الرئيسية والسريعة؟ في حال الايجاب يرجى تزويدي بتاريخ تشكيل اللجنة واسماء وصفات اعضائها؟ وما نتائج اجتماعاتها وتوصياتها في هذا الشأن؟ وهل تم تنفيذ هذه التوصيات ان وجدت، وهل ترصد ميزانية مالية لهذه الجنة؟ في حال الايجاب كم تبلغ الكلفة المالية لهذه اللجنة؟ وهل تم الاستعانة بمستشارين وخبراء لوضع الحلول المناسبة لهذه الازمة؟ في حال الايجاب يرجى تزويدي بأسمائهم وصفاتهم؟ وهل تم انشاء مركز للمعلومات والدراسات لقياس ازمة الازدحام المروري في جميع ايام السنة؟ وما الحلول المقترحة للتخفيض من هذه المشكلة؟ يرجى تزويدي بكل ما يتعلق من دراسات وطرق علاج بخصوص مشكلة الازدحام؟

علي الراشد